

Distr.: General
15 June 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أعلمكم أن أعضاء مجلس الأمن قد قرروا إرسال بعثة إلى غرب أفريقيا خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وسيتولى قيادتها السفير إمبر جونز باري. وقد اتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة (انظر المرفق). وعلى إثر المشاورات مع الأعضاء، تم الاتفاق على أن تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

إمبر جونز باري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، رئيسا للبعثة

مراد بن مهدي (الجزائر)

إسماعيل غاسبار مارتز (أنغولا)

جويل و. أديتشي (بنن)

إيرين فيدا غالا (البرازيل)

إغناسيو لانوس (شيلي)

جيانغ جيانغ (الصين)

جان - مارك دو لا سابلير (فرنسا)

ستيفان دلفس (ألمانيا)

سهيل محمود (باكستان)

باتريك تشواسوتو (الغابون)

ماريوس إيوان دراغوليا (رومانيا)



آنا جيمينيز (إسبانيا)

سيشان سيف (الولايات المتحدة الأمريكية)

وسينضم إلى البعثة، في غينيا - بيساو، دوميساني س. كومالو (جنوب أفريقيا)،
رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو، التابع للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) لاورو ل. باخا الإبن
رئيس مجلس الأمن

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا لسنة ٢٠٠٤: الاختصاصات

على الصعيد الإقليمي

- تحديد استراتيجية متسقة لعمل الأمم المتحدة تغطي جميع المراحل بدءاً من منع الصراعات إلى بناء السلام
- تشجيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، على وضع وتنفيذ استراتيجية دون إقليمية لمنع الصراعات تشمل بين عناصرها سبباً لمعالجة المشاكل القائمة عبر الحدود
- تقييم جوانب الدعم العملي اللازمة لتعزيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما جهودها الرامية إلى منع الصراعات وحفظ السلام وبناءه
- التشجيع على تقوية التعاون بين دول المنطقة دون الإقليمية، وبين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والأمم المتحدة
- تحديد التدابير الإضافية اللازمة لتوطيد السلام الدائم واستتباب الأمن، على أن تشمل في إطارها التنمية، ودور المانحين في دعم هذه التدابير
- النظر في سبل الاستفادة من التعاون الراهن بين بعثات الأمم المتحدة وأجهزة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بما يشمل الاستعانة بالممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا
- تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف المجلس بشأن حماية المدنيين والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة
- تأكيد أن على جميع البلدان الوفاء بالتزاماتها بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
- تأكيد دعم المجلس للمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية
- تقييم دور الجزاءات وفعاليتها في المساعدة على بناء السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية

في سيراليون:

- تقييم التقدم المحرز صوب إرساء دعائم الأمن لأمد طويل وتحقيق التنمية المستدامة، وتحديد مجالات الاهتمام ذات الأولوية لدى الحكومة والمناخين
- النظر في وضع مؤشرات مرجعية مناسبة للتدرج في تخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عام ٢٠٠٥
- تقييم الجهود التي أسهمت بها المحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة في معالجة الأسباب الجذرية للصراع

في ليبيريا:

- دعم الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا في جهودها الرامية إلى إعادة بناء ليبيريا وتهيئة الأوضاع الملائمة لإجراء انتخابات حرة نزيهة في عام ٢٠٠٥
- حث جميع أعضاء الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا على التعاون على تحقيق الأهداف المشتركة وضمان ألا يقوض أي فصليل العمل على تنفيذ اتفاق أكرام للسلام
- تقييم تأثير لجنة رصد التنفيذ على ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق أكرام للسلام
- استعراض التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في نشر الأمن وتنفيذ ولايتها، ولا سيما في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تقييم التقدم المحرز صوب استيفاء معايير رفع الجزاءات

في كوت ديفوار:

- تذكير كل طرف من الأطراف في كوت ديفوار بمسؤولياته عن الحفاظ على استمرار مسيرة عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك من خلال المشاركة بنية حسنة في حكومة المصالحة الوطنية وفي الأعمال البرلمانية، وبالبدا في نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة وفق ما ينص عليه اتفاق ليناس - ماركوسي
- تقييم الدور الذي تساعد به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولجنة الرصد في دفع جميع الأطراف صوب التنفيذ الكامل لاتفاق ليناس - ماركوسي، وفي إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٠٥
- استعراض التقدم المحرز صوب معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات

في غينيا - بيساو:

- إظهار تأييد المجلس لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥
- التعاون مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقدير الاحتياجات ذات الأولوية للحكومة وتحديد الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي وتشجيع المانحين على تقديم المزيد من الدعم.